من بليون دولار الى ١٥ بليوناً. ولابد من اشارة عارضة هنا، الى أن كارتر، رغم كل ما فرضه من قيود، لم ينجح في خفض تصدير السلاح، بل لعل مأثرته الوحيدة تكمن في أن مبيعات الأسلحة لم تزدد كثيراً في عهده، اذ بلغت ١٥,٣ بليون دولار عام ١٩٨٠، وهو رقم قياسي لمبيعات الأسلحة، على أية حال*[١٤].

ويقوم الطرح العسكري الأميركي على التسليم بأن البلدان المتسلمة للسلاح لن تكون قادرة وحدها على ردع هجوم عسكري من جانب الاتحاد السوفياتي، لكنها ستكون قادرة على الأقل على تأخيره ريثما تصل «القوات الحليفة» لنجدتها، هذا فضلاً عن تمكين تلك البلدان من الوقوف بوجه حلفاء للاتحاد السوفياتي في حالة هجوم عليهم.

على أساس هذه الصياغة للأهداف الأميركية شرعت الولايات المتحدة وباقي بلدان أوروبا الغربية، وبخاصة فرنسا، في دفع أسلحة متزايدة الضخامة والتعقيد الى بلدان المنطقة. (أنظر الجداول)، وبعد أن كانت حصة الشرق الأوسط من ميزانية التسلح العالمي، أو من اجمالي استيرادات السلاح في العالم لا تشكل الا كسراً ضئيلاً أخذت هذه النسبة تتصاعد حتى غدت المنطقة اليوم أكبر مستورد للسلاح في العالم (٤٨٪ من اجمالي الاستيرادات العالمية من السلاح طوال العقد الماضي، و٣٢٪ من اجمالي استيرادات الأسلحة الثقيلة في العالم)[١٥]، ومن ٤٠ مليون دولار في أوائل الخمسينات، تصاعدت واردات الأسلحة الى المنطقة فغدت بمعدل ٢٠٠ مليون دولار في أواخر الستينات[١٦]، ثم ٧ مليارات دولار في أواخر السبعينات.

فهل ازدادت القدرة الدفاعية للعرب، وفق المنطق الأميركي ذاته؟ حين ازدادت مبيعات الأسلحة الفرنسية الى الخارج، لم يخف أحد مساعدي ديستان أن أهداف فرنسا لا علاقة لها بالدفاع عن البلدان العربية، اذ قال: «ليس هناك ما يعيب بيع السلاح الى الدول العربية الغنية بالنفط، فهي تريد أن تحمي ثرواتها المكتسبة حديثاً، ونحن نريد أن نسدد فاتورة حسابنا من النفط الباهظ»[١٧]. أما في الأوساط الاعلامية الأميركية فنادراً ما تظهر مثل هذه التصريحات في الصحف اليومية، ومع ذلك، فان رجال الصناعة الأميركيون لا يخفون «أن أسهل طريقة لاعادة تدوير الفائض النفطي هي بيع السلاح»[١٨]. لقد انفقت بلدان الخليج العربي ٣٥٠ بليون دولار** على شراء السلع والخدمات العسكرية من الخارج خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠[١٩]، فكيف يقيّم الاستراتيجيون الغربيون قدراتهم الدفاعية في ضوء هذا الاتفاق؟

تلخص دراسة نشرت في «المجلة الدولية للقوات المسلحة» الأميركية[٢٠]، والملحق الاعلاني لمجلة أيكونومست[٢١]، ودراسة هولستيتر[٢٢]، التصور الأميركي لامكانات الاعتماد على القدرة الذاتية، اذ تشخص هذه الدراسات النواقص التالية:

١ ــ تعتمد معظم دول الخليج على مستشارين وفنيين أجانب. ويعتمد بعضها على ضباط ومرتزقة متعاقدين. ونادراً ما أدت مثل هذه القوات دوراً كفؤاً في القتال، فضلاً عن

---

* الأرقام تتعلق بمبيعات الأسلحة عموماً لا الصادرات.

** ان هذا الرقم أعلى من الرقم الوارد في الجداول عن استيرادات السلاح، لأنه يشمل نفقات التعاقد لإقامة منشآت عسكرية، ونفقات تدريب وصيانة الخ...